

الكنوبور تستطلع آراء المواطنين حول غلاء الأسعار

الأسعار في شهر رمضان الفضيل.. إلى أين؟! تضارب أسعار المواد الغذائية يثير قلق المجتمع



الإزدحام في الأسواق خلال رمضان

التاجر حنظل: لسنا راضين عن هذا الارتفاع المفاجئ في الأسعار

لقاءات / هبة حسن الصوفي
تصوير / عبد الواحد سيف:

يعاني العالم كثيراً من الأزمات سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو غيرها، ونحن الآن نعاني من أزمة ارتفاع الأسعار التي أكلت الأخضر واليابس والتي - وغيرها من الأزمات - لم تمنع المسلمين من فرحتهم باستقبال الشهر الكريم، أعاده الله علينا وعلى جميع المسلمين بالخير والبركات..

ومع هذا الارتفاع الجنوني في الأسعار استطلعت صحيفتنا (14 أكتوبر) آراء بعض تجار الجملة وأصحاب المحلات التجارية والمواطنين عن أحوال الأسواق وكيف استقبل المواطنون الشهر الفضيل في ظل هذا الارتفاع.

وفي ما يلي بعض اللقاءات التي أجريناها في استطلاعنا..

عام أكثر من عام
يقول الأخ خالد علي عبدالله مدير محلات

الموزة التجارية عن الزيادة في أسعار المواد الغذائية إنها تزيد كل عام عن العام السابق، ومهما بلغ ارتفاع الأسعار أو انخفاضها

فالمواطنون دائماً مقبلون على الشراء ولو خفت احتياجاتهم فهذا لا يمنع استمرارهم في الشراء والتسوق مع حلول الشهر الكريم،

ونحن نعرف أن رمضان له مذاقه الخاص في كل الأمور سواء في الجانبين الديني أو الاجتماعي. وأرجع سبب الارتفاع في أسعار المواد الغذائية والمواد النفطية وغيرها إلى عدم استقرار العملة. وأضاف: لا ننسى جميعاً أن أغلب المواد مستوردة من الخارج، لذلك لابد من اضطراب الأسعار وارتفاعها.

كلما زادت الأسعار قلت المبيعات

الأخ إبراهيم أحمد حنظل (تاجر مواد غذائية وكهاليات) قال: احتياجنا رمضان يزداد الطلب عليها سواء كانت أسعارها زائدة أو ناقصة فينظري هذا شهر واحد في السنة والناس يتصطر إلى شراء الأشياء الخاصة به، أما بقية الأشهر فهي كالمعتاد ليس فيها جديد أو احتياج لشيء خاص.

وبالنسبة لزيادة الأسعار التي تصادفت مع موسم رمضان زادت قلت المبيعات. راضين عن هذه الزيادة وخاصة في الأشياء الضرورية التي تستهلك بشكل مستمر، لأن الأسعار كلما زادت فتنحن كتجار لسنا وفي الأخير أتمنى أن تتعالج هذه الأزمات ويعيش المواطنون اليمنيون باستقرار وأمان وتعيشنا عن أيام الغلاء الفاحش.

بعد ذلك اتجهنا إلى المحلات التجارية حيث كان لنا لقاء مع الأخ محمود ناصر (صاحب

بقالة الأمل للمواد الغذائية) الذي قال: أشكركم في بداية حديثي لإلتاحتكم لي هذه الفرصة وأقول: بالنسبة لارتفاع الأسعار المفاجئ الذي أصبح كالنار يلتهم كل شيء فإنه يرجع لارتفاع أسعار العملات وتقلبها يوماً بعد يوم وسنة بعد سنة. فنحن نعرف جيداً أن ارتفاع الأسعار هذا العام لم يقتصر على المواد الغذائية بل شمل كل المواد والمواطن منا يعلم الله كيف تسير حياته ومعيشته. فأقول لمن يدهم الأمر: رفقاً بالبشر! وبالنسبة لحركة البيع والشراء نحن نرى جميعاً أنه على الرغم من الارتفاع الجنوني في الأسعار لا يتأثر ولا يتراجع. فالأسواق الشعبية مكتظة بالناس، والمحلات مملوءة بالأعياد فنحن كتجار لسنا مستوردة من الخارج، لذلك لابد من اضطراب الأسعار واستقرار العملة.

الحاج أحمد ناصر (بائع ثوباً) قال إن الإقبال على الشراء ممتاز ومذهل، فعلى رغم تزايد أسعار التمور من عام إلى آخر وحسب نوعية التمور إلا أن المواطن اليمني لم يكتفّر أو يتوقف عن الشراء.

مضيفاً إن شراء التمور لم يقتصر على الشهر الفضيل فهناك أناس مواطنون على شراء هذه الفاكهة (التمر) لكن الإقبال الأكبر يكون في رمضان.

ويشاره الرأي بائع في أحد محلات البهارات إذ قال: حتى نحن نزيد عندنا البيع لأنواع البهارات كافة في هذا الموسم؛ بحكم اختلاف

وتعدد الطبخات والأكلات، مالا يحدث إلا في رمضان والأعياد، وأضاف: البهارات تختلف من موسم إلى آخر بحكم دخول البهارات الهندية والسعودية وغيرها إلى الأسواق مهما ارتفعت أسعارها فالناس لا يستغنين عنها في طبخ الوجبات.

ومن خلال جولتنا في الأسواق كانت لنا بعض اللقاءات السريعة مع المواطنين في الأسواق ولكل منهم رأي يختلف عن الآخر.

تضارب الأسعار مشكلة

قالت الأخت زهرة ناصر ربة بيت إن تضارب الأسعار من محل إلى آخر يعد مشكلة لابد من الوقوف أمامها فمثلاً سعر الحليب من مكان إلى آخر يختلف ويكفي أن الظروف صعبة فلماذا من النظام في هذه الأمور خاصة الأسعار المتضاربة.

أما الحاجة أم محمد فقالت لم نعرف من أين تأتي المصائب علينا من ارتفاع الكهرباء أو الديزل أو ارتفاع أسعار المواد الغذائية، إلى أين يسير بنا الحال فأقول "رفق بنا يا من يهيمه أمرنا".

فالمواطن اليمني يعيش على راتبه ولا يستطيع تحمل ذلك وأتمنى في العام القادم أن تتغير الأحوال ويكفوا عن رفع الأسعار غير المبرر. لأننا نسبنا أنفسنا والشهر الفضيل وأصبح شغلنا الشاغل "الغلاء ثم الغلاء".

مدير مكتب السياحة بعدن - الكنوبور

أكثر من «26.9» مليار ريال قيمة الاستثمارات السياحية في محافظة عدن فندق عدن والشقق الفندقية سيتم إدخالهما حيز العمل مع بداية أكتوبر 2010 القادم



علي ناجي يحيى

حيث أنضم إليها حوالي 3100 عامل وعاملة.

الاستثمار السياحي

وفي حديثه عن كلفة الاستثمارات السياحية قال: «عدن هي دائماً الأولى وستظل كذلك و ساعدها على نيل هذه المرتبة تنفيذ عدد من المشاريع السياحية خلال الفترة الماضية إذ وصلت إلى نحو 68 مشروعاً سياحياً بكلفة 27 مليار ريال يمني، كما يجري حالياً تنفيذ 14 مشروعاً بكلفة 16 مليار ريال وهي عبارة عن فنادق ومنتجعات ومشاريع ترفيهية على مستوى ثلاثة وأربعة نجوم، سيدخل بعضها حيز التشغيل ضمن برنامج الإيواء السياحي لخليجي 20».

مشاريع سياحية واعدة

هناك عدد من المشاريع السياحية بعدن لم يتم تعريفها بالشكل المطلوب كمشروع «أرجوان عدن» للألعاب المائية «جبل حديد بمساحة 25 ألف متر مربع وكلفته تقدر بي 3 ملايين دولار أمريكي، والمشروع يتبع الشيخ سالم العلي بالشراكة مع المؤسسة الاقتصادية اليمنية، و

الشقق الفندقية «ذا ريزورت» الحسوه

والبحر مدير عام مكتب السياحة في حديثه إلى «مشروع الشقق المقام على مساحة 215.000 متر مربع بكلفة 100 مليون دولار إذ يتبع هذا المشروع الشركة العربية اليمنية للبيئية القابضة بتنفيذ شركة «أساس» بمساهمة من الدولة وسيتم الافتتاح في أكتوبر 2010م».



خليجي (20) والفنادق المستهدفة له

وأشار الأخ علي ناجي مدير عام مكتب السياحة إلى أن أهم الفنادق المستهدفة فندق جولد مور «شيرانون سابقاً» بالتواهي وفندق ميركيور بخورمسكر، إذ تمت إضافة 37 غرفة فيها إضافة إلى فندق كورل بيتش الحبيشي بجولة العريش الذي تم إنجاز نحو 85 ٪ منه والبالغة كلفته نحو 15 مليون دولار إضافة إلى فندق الشقق الذي ذكرناه سابقاً وشاليهات فينيسيا جزيرة العمال... كما سيجري التعاقد مع بعض الفنادق لأجل تسكين رابطة المشجعين «من الدول المشاركة».

الدور الاجتماعي والثقافي لمساجد ومدارس عدن في محاضرة للباحث أحمد رابضة

عن / سبأ: نظمت بعدن أمس الأول محاضرة بعنوان (مساجد ومدارس عدن التاريخية ودورها في الحياة الاجتماعية والثقافية) للأستاذ المساعد في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية بجامعة عدن الدكتور أحمد صالح رابضة.

وتطرق رابضة إلى الانطلاقة الحقيقية للمساجد والمدارس التاريخية في مدينة عدن ودورها في تغيير مسار الحياة الاجتماعية والثقافية لدى ساكني المدينة وزائريها الذين جاؤوا لطيب العلم والاستزادة من علمائها وفقهاها.

وركز المحاضر على نقاط تتمثل في «عدن المكان والزمان» ومهام المساجد والمدارس التاريخية المتواجدة في المدينة القديمة و «الطرق التاريخية أمثال المؤثرات». مبيناً أن مدينة عدن كانت تضم ليقاً من المساجد والمدارس التي مازال بعضها قائماً والأخر اندثر مع الزمن، مستديلاً بأحد الرسوم القديمة البرتغالية. وفي تدعيم المعلومات التي قدمها والتي يعود تاريخها إلى 1513 م والتي أكدت أن مدينة عدن كانت تحوي منارات لمساجد عديدة في أنحائها. واستدل الباحث على تميز مساجد المدينة التاريخية

والتي اندثر بعضها مثل مسجد «المدينة» أو مسجد «عدن» ببعض الأقوال التاريخية لعدد من الباحثين القدامى الذين أكدوا أن مدينة عدن حوت مساجد تاريخية لعبت دوراً في الحياة الاجتماعية والثقافية لمواطنيها والصفحات التي كانوا يحملونها من خشوع وسكينة إلى جانب الزيارات التي كان يقوم بها الصحابة والعلماء والنسك إلى مدينة عدن والتعب في مساجدها والتعلم في مدارسها.

وانتقد الدكتور «رابضة» ودعا الباحث في ختام الندوة إلى الاهتمام بالمساجد والمدارس التاريخية في المدينة واعطائها حقها في الترميم والرعاية بحسب مواصفاتها الدقيقة دون هدمها، وإعادة بنائها بهدف حفظ مكانتها العريقة والتاريخية التي تحتفظ بها وتكون من الآثار الحضارية الخالدة في المدينة لتعكس تقدم مدينة عدن في العلم من خلال مساجدها ومدارسها التاريخية.

وكان رئيس الغرفة التجارية والصناعية بعدن رئيس الجمعية محمد عمر يامشومس قد أشار في بداية الفعالية إلى أن هذا النشاط الثقافي يأتي إسهاماً من فرع الجمعية في إثراء الحياة الاجتماعية والثقافية بكل ما هو جديد، والتباحث والنقاش وحل القضايا التي تهم المواطنين في حياتهم اليومية. وفي ختام الندوة جرى تكريم الدكتور محمد عبدالله محمد بن سليم الذي حصل على شهادة الدكتوراه مؤخراً وهو في الثمانين من عمره، وكذا الدكتور «مروان مغلس» على الجهود التي بذلها في خدمة العلم والجمعية. حضر الندوة عدد من الشخصيات الأكاديمية والثقافية والاجتماعية والإعلامية وجمع من المهتمين.

تمويل (211) مشروعاً صغيراً بعدن

عن / سبأ: مول صندوق تمويل الصناعات والمنتجات الصغيرة بعدن خلال الفترة يناير - يوليو 2010م «211» مشروعاً بكلفة «170» مليوناً و«215» ألف ريال. وذكر مدير فرع الصندوق

بعدن «عدنان علي محمد حفيظ» أن المشاريع الممولة وفرت ألفاً و«266» فرصة عمل وتوزعت على الأنشطة الاقتصادية الصغيرة المرددة للدخل التي تعود بالفائدة على أصحابها وتحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية.